الأمم المتحدة

A/59/132

الجمعية العامة

Distr.: General
6 July 2004
Arabic
Original: Chinese/English/French/
Spanish

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٧ (ك) من القائمة الأولية*

تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - الردود الواردة من الدول ٢

ألف - الاتحاد الأوروبي ٢

باء - الأرجنتين ٤

جيم - سويسرا ٩

دال - سيراليون ١٠

هاء - الصين ١٣

واو - كوبا ١٤

زاي - المكسيك ١٧

حاء - النرويج ٢٠

طاء - نيوزيلندا ٢٣

* A/59/50 و Corr.1-3.

090804 060804 04-41799 (A)

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ القرار ٤١/٥٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يلتمس، في نطاق الموارد المتاحة، آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى، وأن يعد تقريرا يجمع ويرتب فيه آراء الدول الأعضاء بشأن الخيارات المناسبة. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب وهو مستمد من المعلومات الواردة من الدول.

٢ – وقد وُجهت في هذا الصدد مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى الدول تدعوها إلى أن تبدي رأيها في الموضوع. والردود الواردة مدرجة في الجزء الثاني أدناه. وستنشر أي ردود أخرى ترد من الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول

ألف – الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ – يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الرامية إلى جعل عمل اللجنة الأولى أكثر مواكبة للواقع والاستفادة على خير وجه من الوقت المخصص لذلك. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن ترشيد أساليب عمل اللجنة الأولى سيعود بالفائدة على جميع الأعضاء، ويود في هذا السياق أن يعرب عن اتفاقه بوجه عام مع فحوى بعض الخطوات العملية المتخذة لتحسين عمل اللجنة الأولى الموضحة في الورقة الغفل التي قدمها رئيس اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين تحت عنوان ”تدابير لتحسين أساليب عمل اللجنة الأولى“. وبعد النظر في التدابير الواردة في الورقة الغفل، يود الاتحاد الأوروبي أن يبدي التعليقات التالية:

المناقشة العامة

٢ – يتفق الاتحاد الأوروبي مع وجهة النظر الداعية إلى اختصار المناقشة العامة إلى أسبوع واحد، فمن الضروري أن توجه المناقشة العامة إلى تحليل الوضع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره، ويستحسن ألا تكون مجرد عرض لوجهات النظر أو الإجراءات الوطنية بشأن المواضيع التي ستعالج في المناقشات المواضيعية. ويود الاتحاد الأوروبي اقتراح وضع حد زمني أقصر للكلمات الملقاة مع التوسع في الاستفادة من إمكانية توزيع نصوص البيانات الطويلة الصادرة عن البلدان كوسيلة لتحقيق هذا الهدف دون الحيد عن جوهر المناقشة العامة. وإقرار

استخدام قائمة بالتحديث على أساس التناوب سيساهم في السعي إلى تركيز المناقشة العامة مع الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المتاح.

الأشكال الجديدة لمناقشات اللجنة

٣ - يؤيد الاتحاد الأوروبي فكرة التوسع في المناقشات التفاعلية. كما أن الاستعانة بكبار الخبراء في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني قد يجدي أيضا في بعض المناقشات.

الجزء المواضيعي

٤ - اقتراح الرئيس بوضع قائمة للمتحدثين على أساس التناوب متفق مع رأي الاتحاد الأوروبي.

بنود جدول الأعمال

٥ - الاتحاد الأوروبي متفق في الرأي مع الرئيس حول مسألة إعادة التنظيم الشاملة لجدول الأعمال لكي يعبر عن المحتوى المواضيعي لعمل اللجنة الأولى. ويقترح الرئيس اختصار جدول الأعمال إلى عشرة بنود تندرج في إطار كل منها مجموعة من المواضيع تتطابق مع مجموعات المواضيع الراهنة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بضرورة أن يكون للجنة الأولى جدول أعمال متوازن يبين غايات وأهداف هامة وقابل للتصدي للمشاكل الراهنة الأكثر إلحاحا والتركيز عليها. وتشمل قائمة هذه المشاكل التحديات المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح التي تواجه المعاهدات الدولية اليوم وكذلك مسألة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

القرارات

٦ - يؤيد الاتحاد الأوروبي فكرة التوسع في استخدام أسلوب عرض القرارات كل سنتين أو ثلاثة سنوات سعيا إلى تقليص عددها. كما أنه يؤثر إعادة النظر فيما جرت عليه العادة بأن تدرج تلقائيا فقرة في نهاية القرارات تطلب إعادة إدراج البند في جدول الأعمال. كما يفضل الاتحاد الأوروبي الإكثار من استخدام المقررات بدلا من القرارات حيث إنها أيسر معالجة وأقل استنفادا للوقت. ويرى ضرورة بحث مسألة الحد من متطلبات الإبلاغ لتخفيف أعباء العمل في الأمانة العامة. ومن المجدي أن تحذف من جدول الأعمال القرارات التي لا تركز أساسا على ولاية اللجنة الأولى.

الرئيس والمكتب

٧ - يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار القيام في المستقبل بانتخاب رؤساء اللجان الرئيسية ومكاتبها، ومن بينها اللجنة الأولى، قبل ثلاثة أشهر من انعقاد دورة الجمعية العامة. غير أن الاتحاد الأوروبي ما زال يؤثر التماس سبل لتعيين رئيس اللجنة وأعضاء مكتبها قبل ذلك لإتاحة الفرصة لهم لكي يعدّو بصورة أدق أعمال اللجنة بالتشاور مع المجموعات الإقليمية.

الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة

٨ - يرى الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف أنه من الضروري تقديم توصيات محددة بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

باء - الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤]

١ - ينبغي تحليل مسألة تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الإطار الأوسع نطاقا الذي تمثله مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة وجهود الفريق العامل المنشأ لذلك الغرض.

٢ - ولا ريب أن الواقع الدولي الجديد يفرض على الدول الأعضاء أن تنحي جانبا الواقع الراهن الطاغي على مناقشات نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣ - وينبغي للدول الأعضاء، باعتبارها الجهات الفاعلة المسؤولة عن المجتمع الدولي، أن تتبنى نهجا عمليا يسمح بالتصدي للتحديات الجديدة.

٤ - والتحدي الذي يطرحه الإرهاب، بوصفه تهديدا جديدا حقيقيا ظهر على الصعيد الدولي، يضفي بعدا جديدا على مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

٥ - ويتطلب الواقع الدولي الجديد الاهتمام بوجود تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح للتركيز بصورة فعالة على معالجة مشاكل محددة، مما يجعل من المهم بمكان المراعاة الصارمة للصكوك القانونية الدولية القائمة وتعزيزها، وكذلك وضع صكوك تكميلية من أجل التوصل إلى إقرار الأمن على الصعيد الدولي. وما من ريب في أن تطبيق القانون والالتزام بمبدأ الشفافية هما الأساس لممارسة الديمقراطية ودعمها على الصعيد العالمي.

٦ - ويُستمد من ملاحظة أعمال اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة في مجملها أن اللجنة الأولى باتت تمارس عملها على نحو منظم وأنها أصبحت تنعقد لمدة خمسة أسابيع فحسب. إلا أنه من المسلم به في الوقت نفسه أنها لا تستخدم استخداما كاملا مرافق وخدمات المؤتمرات الموضوعة تحت تصرفها.

٧ - ونرى أن مرجع الصعوبات التي تواجهها اللجنة الأولى ليس منهجيا بقدر ما هو سياسي بسبب الطبيعة الحساسة للمواضيع التي تعالجها، فما من منهج، مهما حسن تصميمه، يمكن أن يقوم مقام الإرادة السياسية.

٨ - وما من سبيل لإيجاد الإرادة السياسية اللازمة للقيام بأي إصلاح أو تعديل لأساليب عمل المؤسسات لتمكينها من مواكبة الواقع الجديد إلا بإجراء حوار صريح.

٩ - ومما قد ييسر تهيئة مناخ موات للحوار تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى على النحو المشار إليه أدناه:

أولا - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - قد يكون من المناسب التسبيق بسنة موعد اختيار الرئيس الجديد وأعضاء المكتب الآخرين بهدف إجراء المشاورات اللازمة ومتابعة جهود اللجنة الأولى بمساندة من الرئيس الذي ستنتهي مدته.

ثانيا - مدة انعقاد الدورة

١١ - يُرى أن من المناسب الإبقاء في هذه المرحلة على مدة انعقاد دورة اللجنة الأولى المحددة بخمسة أسابيع مراعاة لاضطرار الكثير من الوفود إلى تغطية أعمال لجان أخرى إلى جانب هذه اللجنة.

١٢ - إذ أن الإفراط في تقليص الفترة الزمنية للاجتماعات يسيئ إلى إمكانية إجراء حوار وإلى حق جميع الوفود في أن تتمكن من متابعة الأعمال بصورة معقولة.

ثالثا - تنظيم الأعمال

١٣ - تنظيم الأعمال: تنظم الأعمال في جلسة واحدة باعتبار أن الرئيس يكون قد أجرى المشاورات اللازمة قبل ذلك الحين بمساعدة المكتب.

١٤ - المناقشة العامة: تمتد على خمس جلسات بافتراض أن تلقي كل دولة عضو كلمة لا تتجاوز خمسة دقائق كحد أقصى وأن يكون من الممكن توزيع النص الكامل للبيانات.

١٥ - وتنطبق في هذا الشأن أيضا المادة ١١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أنه ''لا يتولى التعبير عن التهانئ لأعضاء مكتب أية لجنة رئيسية إلا رئيسها في الدورة السابقة أو - في حالة غيابه - أحد أعضاء وفده، وذلك بعد الانتهاء من انتخاب جميع أعضاء مكتب اللجنة المعنية''.

١٦ - المناقشة التفصيلية: تُخصص اثنتا عشرة جلسة لإجرائها وتعاد هيكلة نظام تجميع المواضيع (مجموعات المواضيع) على النحو التالي:

(أ) المجموعة رقم ١: ''أسلحة الدمار الشامل'' التي تشمل المجموعتين اللتين كانتا في السابق رقم ١ ''الأسلحة النووية'' ورقم ٢ ''أسلحة الدمار الشامل''؛

(ب) المجموعة رقم ٢: ''الأسلحة التقليدية''،التي ستحل مكان المجموعة التي كانت سابقا المجموعة رقم ٤؛

(ج) المجموعة رقم ٣: ''الأمن الدولي والمسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة''، التي تشمل المجموعات التي كانت سابقا المجموعة رقم ٣ ''الفضاء الخارجي (الجوانب ذات الصلة بنزع السلاح)، ورقم ٥ ''نزع السلاح الإقليمي والأمن''، ورقم ٦ ''تدابير بناء الثقة بما يشمل الشفافية في مجال التسلح''، ورقم ٩ ''المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي'' ورقم ١٠ ''الأمن الدولي''؛

(د) المجموعة رقم ٤: ''تدابير أخرى لنزع السلاح'' التي ستحل مكان المجموعة التي كانت سابقا المجموعة رقم ٨؛

(هـ) المجموعة رقم ٥: ''آلية نزع السلاح'' التي ستحل مكان المجموعة التي كانت سابقا المجموعة رقم ٧.

١٧ - وتخصص ٣ جلسات لكل من المجموعات ١ و ٢ و ٣، وتخصص جلستان للمجموعة رقم ٤ وجلسة واحدة للمجموعة رقم ٥.

١٨ - وإلى جانب عرض مشاريع القرارات، يمكن الاستفادة من المناقشة التفصيلية لمتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذت في السنوات السابقة والاستماع إلى بيانات الأمانة العامة عن البنود المطلوب من الأمين العام تقديم تقارير بشأنها وكذلك إلى بيانات يلقيها مديرو المراكز الإقليمية لنزع السلاح.

١٩ - ويمكن أيضا أن يدلي ببيان كل من رؤساء مؤتمر نزع السلاح الذين تولوا هذا المنصب خلال الفترة الممتدة من إحدى دورات الجمعية العامة إلى الدورة المنعقدة، وكذلك قيادات أخرى من بينهم رؤساء الاجتماعات المعقودة في الفترة المذكورة ورئيس المجلس

الاستشاري لشؤون نزع السلاح ورؤساء أفرقة الخبراء الحكوميين ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

٢٠ - وبعد الفراغ من دراسة مواضيع كل مجموعة، يمكن لرئيس اللجنة الأولى في نهاية الأمر أن يصدر بيانا صحفيا عاما يسهم في توضيح أعمال هذه اللجنة للجمهور العام.

٢١ - اتخاذ الإجراءات: تتخذ الإجراءات في سبع جلسات. ولا تقدم مداخلات ذات طابع عام عند اتخاذ الإجراءات المتعلقة بكل مجموعة وتحدد مدة بيانات تعليل التصويت، التي تلقى قبل أو بعد اتخاذ الإجراءات بثلاث دقائق على الأكثر.

رابعا - جدول الأعمال

٢٢ - قد يتعلق الأمر هنا بمسألة بالغة الحساسية، ألا وهي الدوافع المختلفة التي تحمل دولة عضو على تقديم مشروع قرار.

٢٣ - وعليه، فلا يصح أن تحذف أية بنود لمجرد أنها ترد في جدول الأعمال منذ مدة طويلة أو أنها تتكرر سنة بعد سنة وتُعتمد بتوافق الآراء.

٢٤ - ومن شأن المناقشة التفصيلية، بعد تعزيزها على النحو المقترح، أن تسهم في فهم تصورات واحتياجات كل دولة عضو فيما يتعلق بمسألة الأمن ووضع النصوص الأكثر مواكبة للواقع.

٢٥ - وسينبغي للجنة الأولى أن تسعى إلى العمل على أساس تحقيق الأهداف لا على أساس جداول الأعمال، إذ بقدر ما تتحقق الأهداف المحددة في القرارات المتخذة بقدر ما ''يفرغ'' جدول الأعمال ويمتلئ بشكل تلقائي.

٢٦ - وينبغي النظر في مسألة تقديم القرارات مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات على أساس كل حالة على حدة، فإذا ما تشكل على سبيل المثال فريق من الخبراء الحكوميين، لا يتخذ أي قرار حتى ينتهي ذلك الفريق من النظر في الموضوع. ومن شأن الاقتراح الداعي إلى أن يدلي رئيس الفريق العامل ببيانات في إطار المناقشة التفصيلية أن يسمح للجنة الأولى بمتابعة الموضوع دون الاضطرار إلى اتخاذ قرار ليس من شأنه أن يأتي بجديد في الوقت الراهن.

٢٧ - وبالمثل، يمكن للجهات الرئيسية المشتركة في تقديم مشاريع القرارات تتعلق بالبند نفسه أن تعقد مشاورات بهدف دراسة إمكانية التوصل إلى نص موحد، كأن تضع على سبيل المثال قرارا موحدا بشأن المراكز الإقليمية لنزع السلاح مؤلفا من أجزاء محددة مخصصا

لكل من تلك المراكز، بما يسلط الضوء على الأعمال المنفذة منذ الدورة السابقة للجمعية العامة ويوضح لتلك المراكز ما يتعين القيام به بالنسبة للدورة التالية. ومما سيسهم أيضا في إبراز جهود تلك المراكز الاقتراح الداعي إلى أن يعرض المديرون أعمالهم في إطار المناقشة التفصيلية بحيث يتسنى للمراكز التصدي للتحدي المتمثل في أن تكون على مستوى توقعات الدول الأعضاء.

٢٨ - ومن ناحية أخرى، تشجع الجهات الرئيسية المشتركة في تقديم مشروع قرار إلى تحديد الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، لترشيد طلبات إعداد التقارير الموجهة إلى الأمين العام: فإذا كان من المرغوب فيه مثلا طلب إنشاء فريق من الخبراء في غضون عامين، ينبغي البدء بدعوة الأمين العام إلى استطلاع آراء الدول الأعضاء حول المسألة لمعرفة من لديه منها الوقت اللازم لعرضها حتى يتأسس الفريق. وحالما يشرع الفريق في أداء عمله، تمتنع اللجنة الأولى عن اتخاذ أي إجراء بشأن أي مشروع قرار بهذا الشأن وإن قامت بمتابعة أعمال الفريق عن كثب في إطار المناقشة التفصيلية. وهذا كفيل بأن يحد تلقائيا من عدد التقارير.

خامسا - متابعة القرارات المتخذة

٢٩ - بما أن انتخاب أعضاء المكتب سيتم مسبقا، سيتسنى للمكتب ليس فقط إعداد أعمال الدورة المقبلة للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، بل أيضا المساهمة في متابعة القرارات المتخذة. ولتحقيق هذا، يمكن الاعتماد أيضا على تعاون رئيس اللجنة الذي ستنتهي مدته بحيث تكون عملية الانتقال منظمة.

٣٠ - وبالتالي، قد تتمكن الجهات الرئيسية المشتركة في تقديم القرارات المتخذة عقد اجتماعات غير رسمية لتبادل المعلومات و/أو الآراء وكذلك عقد حلقات دراسية بمشاركة المجتمع المدني بهدف إمعان الفكر في البند مدار البحث.

٣١ - ومع أنه قد يتم الاضطلاع بهذا النوع من الأنشطة على مدار الفترة الفاصلة بين دورة وأخرى، فإن الاجتماعات التي تعقد على هامش الدورات الموضوعية للجنة نزع السلاح توفر أيضا فرصة طيبة للقيام بذلك.

٣٢ - ولعل البديل الأكثر طموحا هو إدراج بند بعنوان ”متابعة قرارات اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة“ في جدول أعمال لجنة نزع السلاح بوصفه بندا آخر ذا طابع دائم، مما قد يسهم في تحقيق التكامل بين عمل اللجنة الأولى ولجنة نزع السلاح.

جيم – سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ – ترى سويسرا أن من اللازم تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. وينبغي أن تركز هذه الجهود أولا على تعزيز دور الجمعية العامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، فضلا عن تعزيز قدرتها على التصدي على نحو أفضل للتحديات الراهنة في هذا المجال.

٢ – وينبغي للمقترحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى أن تندرج في السياق الحالي لجهود تنشيط أعمال الجمعية العامة وفقا للقرار ١٢٦/٥٨ بصرف النظر عما إذا كانت تلك المقترحات تتعلق بالإجراءات، أو بتنظيم الأعمال أو فحواها.

٣ – ويجب تنسيق الجداول الزمنية لمختلف الهيئات المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، أي لجنة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز التكامل والتآزر فيما بين هذه الهيئات.

٤ – وترى سويسرا أنه يجب أن تكتسب اللجنة الأولى مزيدا من الأهمية السياسية وأن تضطلع على نحو أفضل بدورها المتمثل في أن تشكل قاعدة للتحاور بشأن جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح. وفيما يلي التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد:

- تقليص مدة المناقشة العامة بحيث لا تتجاوز يومين أو ثلاثة أيام في أقصى الحالات.
- تقليص مدة دورة اللجنة، إن أمكن.
- زيادة التركيز على المناقشات الجوهرية بشأن المواضيع ذات الأولوية.
- البدء في تخصيص ساعات لطرح الأسئلة على الخبراء الاستشاريين بشأن مختلف البنود والاستماع إلى أجوبتهم.

٥ – وتود سويسرا كذلك تحسين إمكانية التحقق من تنفيذ قرارات اللجنة الأولى. وفيما يلي التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد:

- انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب المقبلين في نهاية الدورة الرئيسية.
- إرساء تعاون مؤسسي بين الرئيس وأعضاء المكتب المنتخبين والرئيس وأعضاء المكتب الذين تنتهي فترة ولاياتهم.

- عقد اجتماعات غير رسمية للجهات المشتركة في تقديم مشاريع القرارات.
- إضافة بند إلى جدول الأعمال بعنوان ''متابعة قرارات اللجنة الأولى''.

٦ - وأخيرا، ترى سويسرا أن جدول الأعمال ينبغي أن يركز بقدر أكبر على أهم المواضيع وأنه ينبغي تقليص عدد التقارير. وتؤيد سويسرا الفكرة الداعية إلى النظر في بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات ودمج القرارات، حيثما أمكن ذلك. (ينبغي دراسة هذا الأمر على أساس كل حالة على حدة). كما أنه قد يكون من المجدي أن يتولى المكتب أو حتى ''فريق عامل مخصص'' لا يشارك في مناقشة مسألة إصلاح اللجنة الأولى تقديم اقتراحات بشأن ترشيد الجدول الزمني.

دال - سيراليون

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - في قرارها ٤١/٥٨، لاحظت الجمعية العامة أن تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى من شانه أن يكمل وييسر الجهود المبذولة على نطاق واسع لتنشيط أعمال الجمعية العامة. ومع أن سيراليون تتفق مع هذا الرأي، فإنها ترى أن العملية الجارية لتنفيذ القرار ١٢٦/٥٨ بشأن مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة قد أسهمت في تقديم بعض التوصيات القابلة للتنفيذ التي يتعين على اللجنة الأولى النظر فيها بجدية في إطار الجهود التي تبذلها لتحسين أساليب عمل اللجنة. وهذه التوصيات تتماشى مع العناصر الواردة في الورقة الغفل التي عممها وفد سيراليون على اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

٢ - وترى سيراليون أنه ينبغي للجنة أن تقوم في المقام الأول بتركيز اهتمامها على التدابير التي لا تتطلب تغيرات في النظام الداخلي والتي يمكن تنفيذها دون العودة إلى الجمعية العامة ووضع مشاريع قرارات في هذا الصدد. ويمكن إيجاز هذه التدابير على النحو التالي:

تنظيم الوقت

٣ - ينبغي تكييف برنامج العمل والجدول الزمني لكل دورة تعقدها اللجنة الأولى بحيث يتم تنظيم الوقت على نحو أكثر فعالية. وتعود مسألة الاضطلاع بهذه المهمة إلى اللجنة ومكتبها ولا تتطلب أي إجراء أو موافقة من جانب الجمعية العامة. ويتمثل الهدف تحديدا في كفالة تخصيص المزيد من الوقت للمناقشات المواضيعية المتعمقة والتفاعلية المتعلقة بجميع جوانب مسألة نزع السلاح والأمن الدولي المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

٤ - وقد تم مثلا التقدم باقتراح يفيد بأنه من الممكن أن تقوم جميع اللجان الرئيسية، حسب الاقتضاء، باعتماد تنظيم مناقشات تفاعلية وعقد اجتماعات لأفرقة تحاور أو التوسع في هذا النهج لتعزيز المناقشات والجمع بين خبراء من مختلف الميادين.

٥ - وينبغي للجنة الأولى، من جهتها، أن تستفيد بدرجة أكبر من خبرات وموارد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة التي قدمت في السابق ولا تزال تقدم مساهمات قيمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد تعقد اللجنة جلسات غير رسمية تحقيقا لهذا الغرض.بعبارة أخرى، يمكن أن تكرس اللجنة عددا محدودا من الجلسات في نهاية المناقشة العامة وقبل إجراء المناقشات المواضيعية الرسمية وتقديم مشاريع القرارات. وقد يكون من بين المشتركين في الجلسات غير الرسمية ممثلون عن الآلية الحكومية الدولية لنزع السلاح والمراكز الإقليمية لنزع السلاح. ويمكن النظر في مسألة ''تخصيص وقت لطرح الأسئلة'' في هذا الجزء من عمل اللجنة.

٦ - ومن الأهداف الأخرى لعملية تنظيم الوقت توفير فرص أفضل للوفود (مقدمي المشاريع، والمشاركين في تقديمها، والمشاركين المحتملين) لعقد مشاورات غير رسمية بشأن كل من مشاريع القرارات. والممارسة المتبعة في تنظيم هذه المشاورات خلال ساعة الغذاء ليست مناسبة للوفود، لا سيما الوفود التي يكون مقر بعثتها الدائمة بعيدا عن مباني الأمم المتحدة.

٧ - وتقدم سيراليون الاقتراح التالي بشأن برنامج العمل والجدول الزمني:

عقد اجتماع لتنظيم العمل	جلسة واحدة
إجراء مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتصلة بنزع السلاح	٨ جلسات
تكريس وقت لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات	يومان
إجراء مناقشات تفاعلية غير رسمية مع خبراء في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، و/أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، و/أو ممثلين عن المراكز الإقليمية لنزع السلاح	جلستان
إجراء مناقشات مواضيعية بشأن البنود وتقديم مشاريع القرارات المتعلقة بمجموعات مواضيع نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها	٩ جلسات
اتخاذ إجراء بشأن كل من مشاريع القرارات	٨ جلسات

طول القرارات

٨ - مسألة الطول المفرط للعديد من القرارات الصادرة عن اللجنة الأولى كما وعن اللجان الرئيسية الأخرى ليست مشكلة جديدة. وبالتالي، فإن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى يتطلب أيضا اتخاذ إجراء فوري للحد من طول العديد من القرارات الصادرة عنها. وتؤيد سيراليون تماما الاقتراح الذي يفيد بأن ''تكون القرارات والمقررات أكثر إيجازا وتركيزا وعملية المنحى مع الالتزام بأدنى حد ممكن بالنسبة لطول فقرات الديباجة''.

الإبلاغ

٩ - تنبغي إعادة النظر في الممارسة المتبعة فيما يتعلق بتوجيه طلب إلى الأمين العام بإعداد تقارير عن آراء الدول بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وقد توصي اللجنة بأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لكل من الدورات اللاحقة بنودا محددة دون أن يقابلها طلب موجه إلى الأمين العام بإعداد تقرير جديد عن تلك البنود.

١٠ - وفي هذا الصدد، تقترح سيراليون بأن تقوم اللجنة اعتبارا من الدورة التاسعة والخمسين، والتزاما بمبدأ أفضل الممارساتَ، بإطلاع الجمعية العامة على الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها لتحسين أساليب عملها. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكتفي اللجنة، بعد مناقشة آراء الدول الأعضاء الواردة في تقرير الأمين العام الذي سيصدر وفقا للفقرة ١ من القرار ٤١/٥٨، بتقديم توصية في إطار مشروع قرار قصير ودقيق وبأن تحيط الجمعية العامة علما بالتدابير التي اتخذتها لتحسين فعالية أساليب عملها. ويفترض أن تصدر مشاريع مماثلة عن اللجان الرئيسية الأخرى.

١١ - وثمة مسألة ذات ارتباط وثيق بممارسة الإبلاغ المعمول بها حاليا تتصل بأن تنظر اللجنة في بعض البنود كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. وترى سيراليون أن للمسألة تبعات سياسية بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، إلا أنه ينبغي تشجيع الدول على مواصلة إجراء مشاورات بشأن المعايير أو المبادئ التوجيهية التي يتعين اعتمادها لدى البت فيما إذا ينبغي النظر في بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات.

هاء – الصين

[الأصل: بالصينية]
[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ – إن إصلاح اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة جزء لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولا بد أن يندرج ويتحقق في سياق إصلاح الأمم المتحدة برمتها.

٢ – فإذا ما قام كل من اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح بأداء مهامه بروح من التعاون يتحقق بذلك أساس منطقي للعمل وإطار أساسي لتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح. فإصلاح اللجنة الأولى ينبغي أن يسهم في تنسيق العلاقات بين الآليات الثلاث المذكورة أعلاه وتعزيزها.

٣ – وينبغي ألا يترتب على إصلاح اللجنة الأولى وتعديل أساليب عملها أي تغيير جوهري في طبيعة هذا المنتدى الدولي الأكثر تمثيلا فيما يتعلق بمسائل الأمن ونزع السلاح، وألا يترتب عليه المساس بحق أي دولة في التعبير عن آرائها بشأن مسائل السلام الدولي ونزع السلاح.

٤ – ومن المعقول النظر في إمكانية الحد من طول جلسات اللجنة الأولى، وتقليص الوقت المكرس للمناقشة العامة و تخصيص مزيد من الوقت لمناقشة بعض بنود محددة في جدول الأعمال. وفي نفس الوقت، ينبغي إبراز المواضيع الرئيسية للجلسات وتوفير متسع من الوقت لمناقشة وكفالة حق كل طرف في أن يعبر، على قدم المساواة، عن آرائه بشأن المسائل المطروحة.

٥ – ولزيادة كفاءة أداء اللجنة الأولى، فإن من الضروري جدا أن يتم على ا لنحو المناسب دمج وتجميع بعض القرارات بما يجعلها أكثر صلة بالمواضيع المطروحة. وليس من العملي أو المجدي تحديد عدد أقصى للقرارات. ثم أن ذلك قد ينظر إليه على أنه نهج مناف للديمقراطية.

٦ – وينبغي للجنة الأولى أن تعكس شواغل جميع الدول. ولذا، فإن من غير المستصوب تحديد نطاق جدول أعمالها. وفيما يتعلق بالإعلان سلفا عن موضوع رئيسي تنظر فيه اللجنة الأولى في إحدى جلساتها، فإنه، ولأسباب عملية، يمكن حاليا معالجة بنود أعمال مختلفة بطرق مختلفة. وهناك بعض البنود من جدول الأعمال التي يمكن معالجتها مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات.

٧ – وفيما يتعلق بدور الرئيس، نرى أن انتخابه وانتخاب أعضاء المكتب مسبقا بغية تعزيز التنسيق فكرة جديرة بأن ينظر فيها.

واو – كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ – تؤيد كوبا المواقف التي أعربت عنها حركة بلدان عدم الانحياز بهذا الشأن.

٢ – ودور اللجنة الأولى، باعتبارها جزءا من الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، متناهي الأهمية في ظل الواقع الذي يشهد تصاعدا في حجم الإنفاق العسكري في العالم، ولا سيما منذ الزيادة المذهلة في الميزانية العسكرية للدول العظمى، والاستمرار في تطوير الأسلحة النووية وتنامي دورها في النهج الأمنية لبعض الدول ومحاولة فرض نهج الحرب الوقائية غير المقبولة التي تتعارض بالطبع مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٣ – والمقترحات الداعية إلى تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى لا يمكن تنفيذها بمعزل عن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك مجلس الأمن.

٤ – ومن ثم، فإن المسائل المتعلقة بأساليب عمل اللجنة الأولى ينبغي أن تبحث في السياق المتكامل للمشاورات التي تكون المشاركة فيها متاحة للجميع بشأن مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي تجري على صعيد الجلسات العامة، بريادة رئيس الجمعية وفقا لما جاء في القرار ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٥ – وترى كوبا ضرورة البدء في عملية إصلاح متكاملة بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بالآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بما يشمل تنفيذ قرارات ومقررات اللجنة الأولى وبدء مؤتمر نزع السلاح في ممارسة أعماله الجوهرية من جديد وتنشيط أعمال لجنة نزع السلاح.

٦ – وينبغي التطرق بشكل حذر ومتوازن إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، بما يشمل أعمال لجانها الرئيسية، مثلما هو حال اللجنة الأولى، نظرا لما تنطوي عليه هذه العملية من آثار بالغة الأهمية لجميع الدول الأعضاء.

٧ – وترى كوبا أن الصعاب الرئيسية التي تواجه اللجنة الأولى لا تعود في المقام الأول إلى حسن أو سوء فعالية أساليب عملها، بل إلى أسباب ذات طابع سياسي، ولاسيما الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى بعض الدول للمضي قدما في معالجة المواضيع ذات الأهمية الكبرى للسلام والأمن الدوليين مثل مسألة نزع السلاح النووي.

٨ - وأي تعديل يُجرى إدخاله على أساليب عمل اللجنة لن يحقق تقدما في معالجة هذه المواضيع ما لم تبد جميع الدول إرادة سياسية حقيقية.

٩ - والسعي إلى تعديل أساليب عمل اللجنة الأولى ليس أمرا مستجدا، فقد خضعت اللجنة إلى تغييرات هامة في السابق كي تبلغ أساليب عملها أقصى درجات الفعالية الممكنة. وكان من بين نتائج هذه الجهود السابقة خفض مدة عملها إلى خمسة أسابيع فقط.

١٠ - وعلى الرغم من الأهمية الفائقة للمواضيع التي تبحثها اللجنة الأولى، علما بأنها من بين اللجان التي تتخذ أكبر عدد من القرارات والمقررات في كل عام، فمدة انعقادها من أقل فترات انعقاد اللجان.

١١ - وترى كوبا أن خفض فترة عمل اللجنة الأولى بدرجة أكبر من شأنه أن يؤثر على كفاءة أدائها بصورة خطيرة، وبالتالي، لا يحبذ أن تقل مدة دورتها عن الخمسة أسابيع.

١٢ - والنظر في تحديد قرارات تبحث كل سنتين أو كل ثلاثة سنوات هو خيار ممكن أثبت نجاحه فعلا في حالات معينة. ومع هذا، فإن الجهات المشتركة في تقديم أي قرار هي التي ينبغي أن تحدد في نهاية الأمر الفترة التي تراها الأنسب لبحث مشروع القرار. ولن يكون من المقبول تحديد مسألة الدورية بالنسبة للنظر في أي قرار أو مقرر دون موافقة مسبقة من الجهات المشتركة في تقديمه.

١٣ - وترى كوبا أن من الممكن اعتماد نهج أكثر مرونة بشأن مسألة الدورية يقضي بأن أي قرار ينظر فيه سنويا يجوز النظر فيه مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات أو أكثر، في حال توفرت ظروف معينة أو إلى أجل غير مسمى، بعد موافقة الجهات المشتركة في تقديمه مع جواز العكس، أي أن القرار الذي ينظر فيه مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات يجوز النظر فيه بصفة سنوية إذا رأت الجهات المشتركة في تقديمه أن ذلك ملائما.

١٤ - ولا تحبذ كوبا الاقتراح الداعي إلى أن تحذف من جدول أعمال اللجنة البنود التي لم تقدم في إطارها قرارات خلال عدد معين من السنين، كسنتين أو ثلاث سنوات أو أربع مثلا، حيث أن مسألة تقديم قرار في إطار بند معين مسألة تخضع لعدد متفاوت من العوامل، منها كثير مرتبط بظروف معينة ولا يعبر بالضرورة عن أهمية الموضوع.

١٥ - وبناء على ذلك، إن عملية البت في الإبقاء على بند ما أو أكثر من بنود جدول أعمال اللجنة ينبغي ألا تتوقف على ما إذا قدمت قرارات في إطار ذلك البند خلال مدة معينة من الوقت، إذ يجب أن يبين جدول أعمال اللجان بصورة مناسبة مصالح جميع الدول وليس بعضها فقط.

١٦ - كما لا تحبذ كوبا اقتراح الحد من عدد مشاريع القرارات والمقررات المقدمة كل عام. فأي تحديد رقمي إنما هو قيد مصطنع يتعارض مع حق كل دولة في تقديم مشاريع القرارات التي ترى أنها ضرورية في إطار الجمعية العامة. كما أن الأخذ بفكرة تحديد عدد القرارات والمقررات مخالف للنظام الداخلي للجمعية العامة.

١٧ - وقد شهدت اللجنة الأولى في السنوات الأخيرة نزعة متزايدة نحو تكوين أفرقة من الخبراء تعد دراسات حول مواضيع مختلفة على درجة بالغة من الأهمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

١٨ - وترى كوبا أن أعمال الكثير من أفرقة الخبراء هذه مفيدة، ولكن مما لا شك فيه أنه لا يمكن لأي من هذه الأفرقة، بتشكيله المحدود، أن يمثل بصورة كافية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٩ - ولا بد، والحال كذلك، من إمهال جميع الدول الأعضاء الوقت اللازم لدراسة تقرير أي فريق من الخبراء والتعقيب عليه بالرأي بعد أن يُقدم ذلك التقرير، على أن تعقب ذلك مناقشات متعمقة حول تقرير الخبراء وتوصياتهم تشارك فيها جميع الدول الأعضاء المهتمة. وبناء على هذه العملية، تتخذ القرارات التي يرى أنها مناسبة حول كيفية المضي قدما في هذا الصدد.

٢٠ - ولا يجوز بأي حال الاستعاضة بعمل أفرقة الخبراء عن الدور الذي يؤول إلى الدول الأعضاء.

٢١ - وترى كوبا أن المهلة المحددة في الوقت الراهن بين موعد اختتام المناقشة العامة في اللجنة الأولى والموعد النهائي لتسجيل مشاريع القرارات غير كافية. وقد يؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى أن تسير بالتوازي مع المناقشة العامة والمناقشات المواضيعية مشاورات ومفاوضات هامة خارج قاعة الاجتماع حول مشاريع قرارات محددة.

٢٢ - وفضلا عن أن هذا الوضع يسيئ إلى الوفود الصغيرة، فإنه يحد كذلك من الاهتمام بالمناقشة العامة التي يفترض أنها تمثل ذروة الأهمية السياسية لأعمال اللجنة.

٢٣ - كما أن الوقت المخصص للتفاوض بصورة حقيقية على مشاريع القرارات غير كاف. وتحبذ كوبا تخصيص مهلة أطول من أجل إجراء مشاورات غير رسمية تكون المشاركة فيها متاحة لجميع الوفود المهتمة حول مشاريع القرارات المقدمة أو التي من المقرر تقديمها. ومن شأن ذلك أن يتسم بأهمية كبرى في حالة عرض نصوص تتضمن تعديلات جوهرية هامة تتصل بنصوص قرارات السنة السابقة والنصوص الجديدة.

٢٤ - وقد يكون من المناسب التبكير بانتخاب أعضاء مكتب اللجنة بفترة زمنية تسبق بدء عمل اللجنة بصورة مقبولة بغية السماح لهم بالقيام بجملة مهام من بينها التحضير بصورة مناسبة للدورة وإجراء المشاورات غير الرسمية مع الوفود حول التوقعات الرئيسية لتلك السنة واستطلاع آرائهم حول الشكل الذي نفذت به القرارات المتخذة في السنة السابقة والتنسيق مع الأمانة العامة من أجل تجهيز جميع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب.

٢٥ - وترى كوبا في نهاية المطاف أنه من المشاكل الخطيرة التي تؤثر في عمل الجمعية العامة ككل، بما في ذلك اللجنة الأولى، عدم وجود آليات مناسبة لمتابعة تنفيذ القرارات والمقررات المتخذة.

٢٦ - وفي إطار اللجنة الأولى، كما هو الحال بالنسبة للجان أخرى كثير ما لا تنفذ القرارات المتخذة، ولا يُجرى حتى حوار صريح يتسم بالشفافية بين الدول الأعضاء حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، مما يؤثر تأثيرا مباشرا في مصداقية الجمعية العامة بأكملها.

٢٧ - ويحدو هذا بكوبا إلى أن ترى ضرورة تخصيص مدة معينة في كل دورة من دورات اللجنة الأولى لإجراء تبادل تفاعلي للآراء بين الوفود حول مركز تنفيذ القرارات والمقررات المتخذة في الدورة السابقة.

٢٨ - وستظل كوبا تساهم بصورة نشطة بآرائها ومقترحاتها في المناقشات الجارية حول عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك بحث أساليب عمل اللجنة الأولى.

٢٩ - وتحبذ كوبا أن تحسن بقدر الإمكان فعالية أساليب عمل جميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الأولى، بشرط ألا يمس هذا بحق جميع الدول الأعضاء في تعزيز وحماية مصالحها المشروعة وبأن يعزز من الدور الذي يتعين على الجمعية العامة النهوض به في الأمم المتحدة ولا يسيئ إليه.

زاي - المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤]

اكتسب موضوع إصلاح الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أهمية بالغة حيث أصبح ثمة اعتقاد عام بضرورة تعزيز تعددية الأطراف في هذا المجال بوصف ذلك الأداة المناسبة للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي بأسره. وقد أعلن الرئيس فيسنتي فوكس في

البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة أن المكسيك تؤيد تأييدا تاما جهود الإصلاح المبذولة لمواجهة التحديات الجديدة والقضاء على مظاهر التخلف الراهنة.

وتؤيد المكسيك كذلك عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة التي يقوم بها حاليا رئيسها وفقا للقرار ١٢٦/٥٨، كما تدعو اللجان إلى أن تعيد النظر في أساليب عملها وأن تطبق بالتالي القرار ٤١/٥٨ المتعلق بتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى.

ووفقا للمادتين ١١-١ و ١٣-١ (أ) من ميثاق الأمم المتحدة، بإمكان اللجنة الأولى، بوصفها هيئة تابعة للجمعية العامة، ''أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح (...)''، ولها أيضا أن تشجع على إجراء دراسات وتقديم توصيات ''لإنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتعزيز التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه''. وهذه الأحكام تؤكد أهمية الولاية المناطة باللجنة الأولى في مجال ''نزع السلاح والأمن الدولي''، فضلا عن الآمال الكبيرة التي يعقدها المجتمع الدولي على المساهمة الهامة لهذه الهيئة في تلك المجالات.

وفي هذا الإطار، ينبغي اعتبار الجهود المبذولة لإعادة النظر في أساليب عمل اللجنة الأولى مرحلة أولى من عملية ''شاملة'' تشترك فيها جميع آليات نزع السلاح المؤسسية التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة وهي الدورة التي كرست لنزع السلاح، لا سيما في ضوء السياق الدولي الجديد.

وينبغي لهذه العملية أن تُشفع بالتزام سياسي أكبر تجاه تحقيق تقدم ملموس في جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. ومن الأهمية بمكان الإشارة في هذا الصدد إلى المبادرة الداعية إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تكرس لنزع السلاح[(١)]، والإشارة أيضا إلى المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة لتحديد الأشكال المناسبة للقضاء على المخاطر النووية في سياق نزع السلاح النووي.

وينبغي أن تُراعى في إصلاح أساليب عمل اللجنة الأولى الجهود التي بذلت من قبل لإعادة النظر فيها، وذلك سواء للمحافظة على استمرارية الإجراءات التي ساعدت اللجنة على المضي قدما، أو للوقوف على العقبات التي تواجهها حاليا وإزالتها.

وفيما يتعلق بالجوانب الأكثر تحديدا من هذا الموضوع، تؤيد المكسيك ما يلي:

(١) مسألة أهداف وجدول أعمال دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تكرس لنزع السلاح تم النظر فيهما في إطار لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح وتم ادراجهما في تقريرها لعام ١٩٩٩.

- حق كل بلد في الإدلاء برأيه في المواضيع التي تهمه دون استبعاد إمكانية أن يحدد ويناقش بندا أو موضوعا يكتسي أهمية بالغة في نظره.

- إجراء مناقشات تفاعلية في جميع الحالات في حدود المدد والمهل المتاحة شريطة ألا يتم ذلك على حساب الجدول الزمني للجنة الأولى وألا يؤثر سلبا في سير عمل جلساتها الرسمية. وينبغي لهذه المناقشات أن تستجيب من ناحية الشكل والمضمون لما فيه فائدة جميع الوفود. وينبغي النظر في إمكانية توجيه الدعوة إلى خبراء للمشاركة فيها.

- وضع جدول أعمال يتضمن البنود المعتادة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار والبنود المستجدة في هذه المجالات. وينبغي ألا يترتب بالضرورة على دمج أو إعادة تجميع بنود جدول أعمال اللجنة الأولى دمج مشاريع القرارات المتعلقة بها والمسماة ''القرارات الجامعة''، حيث أنها تمس بمحتوى مشاريع القرارات التي تقدمها الدول الأعضاء وفقا لمصالحها.

- تشجيع الدول الأعضاء على أن تتطوع بتقديم مشاريع قراراتها مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات لتجنب النظر فيها بصورة آلية دون أن يعني ذلك تصنيفها على أنها ثانوية أو أقل أهمية.

- فيما يتعلق بمسألة الاستعراض الدوري للمرحلة التي وصلت إليها عملية تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة والنظر في التدابير التكميلية المتخذة لكفالة تنفيذها، تجدر الإشارة إلى أن من الضروري تحديد الهدف من ذلك الاستعراض، وآليته ومعاييره على ألا يغيب عن الأذهان أن اللجنة الأولى تستعرض بدقة، خلال كل دورة من دورات الجمعية العامة، التطور الحاصل بالنسبة للبند مدار البحث، وذلك من خلال القرارات التي تتخذها في هذا الصدد.

- زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة الأولى. وليتسنى التعرف على مساهماته وحفزها، يجري استقصاء إمكانية وضع خطة لإشراك المنظمات غير الحكومية تكون شبيهة بالخطة التي تعتمدها اللجنة الثالثة (المسائل الاجتماعية والإنسانية).

حاء – النرويج

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

تولي النرويج اهتماما كبيرا بالقرار ٤١/٥٨ المعنون ''تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى''. وقبل انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عممت النرويج ورقة غفل تقترح فيها ما ينبغي اتخاذه من خطوات محددة لجعل اللجنة الأولى أكثر مواكبة للواقع.

ونظمت النرويج حلقة عمل غير رسمية في أوسلو في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لاستكشاف سبل تنشيط أعمال اللجنة الأولى وجعلها أكثر مواكبة للواقع. وكانت الغاية من تلك الحلقة تقديم مساهمة بناءة في مناقشة مسألة تعزيز الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت الحلقة أيضا فرصة لتبادل الآراء بصورة غير رسمية بشأن الحالة في مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وكان هناك مشاركون من ١٩ بلدا من جميع المناطق الإقليمية من بينهم رئيس اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، السفير يامو ساريفا.

وكانت المناقشات في حلقة عمل أوسلو غير الرسمية صريحة وبناءة. وبالرغم من اختلاف رؤية المشاركين لعدد من المسائل، عبّر جميعهم عن التزامهم القوي بتعددية الأطراف في هذا المجال وبضرورة زيادة تحسين أداء اللجنة الأولى.

ولاحظت الجهة المنظمة للحلقة تطابق وجهات نظر المشاركين بشأن ضرورة إيجاد توازن في جدول أعمال اللجنة الأولى بين التحديات القائمة والجديدة التي تهدد الأمن العالمي، وضرورة أن يكون الهدف من الإصلاحات تعزيز الأمن العالمي. فالإصلاحات ليست هدفا في حد ذاتها. ذلك أن عملية الإصلاح يجب أن تتسم بالصراحة والشفافية، كما يجب إجراؤها على نحو بناء يشرك الجميع. وعبّر عن رأي مفاده أنه ينبغي العمل بطريقة تدريجية وواقعية وعملية. لذا، لا بد من التمييز بين التغييرات الإجرائية والتغييرات الموضوعية.

وتم تحديد بعض من التغييرات الإجرائية، كتلك المتعلقة بالتعلم من أفضل الممارسات الأخرى المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة، والأخذ بقائمة لتناوب المتكلمين في المناقشة العامة في إطار اللجنة الأولى، واعتماد مناقشة عامة أقصر وقتا وأشد تركيزا، والاختيار المبكر لرئيس اللجنة الأولى وأعضاء مكتبها، والنظر في اعتماد ''نظام ثلاثي''، وإدراج مجموعات المواضيع في إطار عدد من بنود جدول أعمال اللجنة الأولى، وتقديم القرارات مرة كل سنتين

أو كل ثلاث سنوات على أساس طوعي، وزيادة التشاور بهدف دمج القرارات التي تتعلق بنفس الموضوع.

وفي نفس الوقت، كان هناك رأي مؤداه أن ثمة حاجة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن مسائل من قبيل مدة انعقاد دورة اللجنة الأولى، وكم يجب بذله من جهود للتوصل إلى قرارات تحظى بتوافق في الآراء؟ وهل ينبغي منح الأولية لمسائل معينة؟ وما دور الأمانة العامة في متابعة القرارات؟ وما دور المجتمع المدني في مداولات اللجنة الأولى؟ وهل ثمة حاجة لمناقشات تفاعلية؟ ولأحكام تتعلق بإعادة النظر بالترتيبات القائمة.

وقدم منظمو الحلقة النرويجيون وثائق موجزة عن أعمالها عممت في نيويورك وجنيف. وتتضمن هذه الوثائق ملاحظات المنظمين فقط وينبغي ألا ينظر إليه على أنها وثائق تم التفاوض عليها.

واضطلعت النرويج بدور نشط في المداولات غير الرسمية التي جرت في نيويورك وجنيف برئاسة السفير ساريفا. وأعربت في هاتين المناسبتين عن تأييدها للورقة الغفل التي قدمها السفير ساريفا بشأن التدابير اللازمة لتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى.

وتؤيد النرويج اعتماد التوصيات الواردة في ورقة السفير ساريفا الغفل. وهي تؤكد في نفس الوقت أن تحسين أداء اللجنة الأولى يجب أن يكون عملية متواصلة. لذا، ينبغي أن تكرس اللجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة قدرا من الوقت لمواصلة المشاورات بشأن طرق وسبل جعل اللجنة أكثر مواكبة للواقع بحيث يمكنها أن تستجيب على نحو أفضل للتحديات الأمنية الحالية والمقبلة. وينبغي النظر إلى تحسين أداء اللجنة الأولى باعتباره مساهمة في مجمل الجهود المبذولة لتنشيط أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، إن جعل اللجنة الأولى أكثر مواكبة للواقع تترتب عليه فوائد أخرى في آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف كمؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومختلف المعاهدات المتعددة الأطراف.

وتؤيد النرويج مقترحات السفير ساريفا ولكنها تؤكد مع ذلك موقفها بشأن المسائل التالية:

- ينبغي أن تكون المناقشة العامة في اللجنة الأولى أكثر تركيزا وأن تمثل حقا جزءا ''رفيع المستوى''. وينبغي أن تقيد مدة أخذ الكلمة وأن يطلب من البلدان أن تعمم، كلما أمكن، بيانات خطية تكون أكثر تفصيلا. وينبغي أن يتولى الأمين العام للأمم المتحدة أو وكيله لشؤون نزع السلاح تقديم المواضيع الأساسية في كل دورة من

دورات اللجنة. وينبغي تعميم ورقة تعرض هذه المواضيع قبل بدء المناقشة كيما تستعد الوفود لمناقشتها بصورة أفضل.

- ينبغي تحسين شكل المناقشات المواضيعية. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على أن تعمم ورقات مناقشة مواضيعية يستند إليها في المناقشات التفاعلية. ومن الخيارات الأخرى، تكليف لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح بإعداد ورقات مواضيعية. ويمكن أيضا دعوة خبراء بارزين في مجال نزع السلاح من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتقديم مداخلات والمشاركة في المداولات المواضيعية. وينبغي كذلك تمكين المنظمات غير الحكومية من المشاركة في تلك المناقشات.

- ينبغي الحد من عدد القرارات التي تنظر فيها اللجنة الأولى. وتؤيد النرويج في هذا الصدد زيادة اللجوء إلى تقديم القرارات مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. وينبغي أيضا زيادة التشاور فيما بين البلدان لدمج القرارات التي تتعلق بنفس الموضوع.

- تؤيد النرويج أيضا زيادة اللجوء إلى اعتماد صيغة المقررات بدلا من القرارات. إذ يمكن تجميع القرارات الإدارية التي تتخذها اللجنة في مجموعة عامة واحدة من الاستنتاجات.

- تؤيد النرويج إجراء إعادة تنظيم شاملة لجدول أعمال اللجنة الأولى لزيادة مراعاة محتوى بنود جدول أعمالها. وينبغي أن يشمل جدول الأعمال كل ما يهدد الأمن من أخطار قائمة ومستجدة.

- ترحب النرويج بقرار اختيار أعضاء مكتب اللجنة الأولى قبل ثلاثة أشهر من موعد الدورة. فهذا لما من شأنه أن يساعد على الاستعداد لها على نحو أفضل. وينبغي في نفس الوقت النظر في اتخاذ خطوات إضافية لتحسين الاستمرارية، وذلك بأن يتولى أحد نواب الرئيس رئاسة المكتب في الفترة التالية وفقا لمبدأ التناوب الجغرافي.

طاء – نيوزيلندا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

تود نيوزيلندا تقديم المقترحات التالية بشأن إصلاح اللجنة الأولى وذلك استجابة منها للطلب الذي وجه إليها في هذا الصدد.

- ينبغي النظر في إمكانية تقليص الوقت المخصص للجنة. وترى نيوزيلندا أن فترة أربعة أسابيع تكفي لتمكين اللجنة من الانتهاء من عملها. وقد تنظر اللجنة في إمكانية عقد جلسات في الصباح وأخرى بعد الظهر. وحتى إن لم يتسن ذلك، فإن من شأن الإصلاحات التالية، إلى جانب حسن استغلال الوقت، أن يقلص من الوقت المخصص حاليا للجنة.

- تؤيد نيوزيلندا تقليص الوقت المكرس للمناقشة العامة إلى أسبوع واحد عوضا عن أسبوعين لتخصيص مزيد من الوقت لمناقشة مسائل محددة.

- تود نيوزيلندا أن ترى مشاركة أكبر من الخبراء الخارجيين في مداولات اللجنة. وهي تؤيد في هذا السياق مقترح سفير فنلندا، السيد ساريفا، الداعي إلى عقد جلسات لإجراء مناقشات تفاعلية يشترك فيها خبراء بارزون في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وهذه المناقشات، التي تسلم نيوزيلندا بأنه قد يكون من المناسب أن تستغرق يومين أو ثلاثة أيام، من شأنها أن تعالج المسائل الأساسية الراهنة، مما يمكن من تحديد نقاط التركيز في عمل اللجنة وسياقه.

- ينبغي إجراء المناقشة وفقا لقائمة من المتكلمين يتناوبون على أخذ الكلمة. وما أن يتم استنفاذ قائمة المتكلمين بشأن موضوع ما، تنتقل المناقشة إلى الموضوع التالي، مما يمكن من الاستفادة القصوى من الوقت المتاح.

- ينبغي النظر في إمكانية فرض حد أقصى من الوقت لتلاوة كل من البيانات. وإذا ما انضم بلد إلى بيان صادر عن منطقة إقليمية أو عن مجموعة ما، يتعين تقليص الوقت المخصص لتلاوة البيان الصادر عنه أو الاستغناء عن تلاوة ذلك البيان.

- ينبغي تشجيع الوفود على إعادة النظر في أهمية القرارات القائمة منذ أمد بعيد مع مراعاة جدوى الإبقاء على النصوص كما هي مع إدخال تعديلات طفيفة عليها أو عدم إدخال أي تعديل من سنة إلى السنة التالية. وعلى البلدان أن تنظر في إمكانية تقديم هذه القرارات مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات إذا رأت أنها تتضمن مواقف أساسية لا تزال تواكب الواقع.